امكان وجود العالم الاعلى هذا الوجه والبارى حكيم جواد لا يفعل الا على حسب الصلاحية ولا يخل بهيئة صالحة للوجود عن افاضة
الوجود قوله لانه يرد على الاول ان التسلسل محال مطلقا آه لا يقنع به الفلاسفة بل هم لا يفرقون بان التسلسل فى المتعاقبات والمجتمعات
وفيه كلام طويل ولئن ساعدنا بالتوفيق سنفصل الكلام فيه قوله وعلى ان الواجب تعالى آه مع ان هذا التسلسل فى جانب
المبدا وعلى هذا لم يستند واحد من احاد هذه السلسلة الى البارى القيوم الواجب بالذات فلم يجب شئ من احادها لجواز انعدام
السلسلة راسا فلم توجد اصلا ولا يمكن الجواب بايجاب البارى عز وجل القدر المشترك بين التعلقات لان البارى عند اصحاب
هذا الراى لا يوجب شيئا بدون تعلق الارادة فافهم قوله اذ لو امتنع تعلقها باحدهما نظرا الى انفسهما لم يتحقق الاختيار هذه الملازمة
ممنوعة لان الذى يجب للارادة الترجيح لعلم بتعلق القدرة وهو متحقق واما التساوى بالنسبة اليها فغير لازم بل ممتنع كيف ولو تساوى
نسبة الطرفين اليها صار اقتضاؤه لطرف رجحانا من دون مرجح اذ لا يكون الارادة والعلة للشئ الا متساوى نسبة وجوده
وعدمه قال فى الحاشية الايجاب الذى يؤكد الاختيار هو الايجاب الذى بعد الاختيار وهذا الايجاب بهذا ولو جعل المرجح تعلقا يتعلقا
بهذا التعلق وتسلسل التعلقات القديمة الى غير النهاية يلزم الايجاب قبل الاختيار انتهى فذكره هذا فى كلام المحشى رح وقد ذكره
غير واحد مثل هذا وزعموا ان الايجاب الذى قبل الارادة ومعها مناف للاختيار وهذا فاسد لانهم ان ارادوا ان ايجاب الفعل
قبل الارادة مانع الاختيار فمسلم لكن ليس عند عدم تساوى نسبة الطرفين اليها وجوب الفعل قبل تعلق الارادة ولا معها كيف والارادة
علة الفعل والشئ لا يجب قبل علته ولا مع علته بل الفعل انما وجب بالارادة والارادة وجبت من الذات فالوجوب فى بعد الاختيار
وان ارادوا ان ايجاب تعلق الارادة بالطرف الذى تعلق به او ايجاب نفس الارادة ينافى الاختيار فهذا ممنوع كيف والفعل
الاختيارى ما يوجد ويجب بالاختيار لا ما لا يجب تعلق الارادة به نعم لو صح ان وجوب تعلق الارادة باحد الطرفين وامتناع تعلقه
بالطرف الاخر مخصوص حكمه لم يكن للبارى عز وجل اختيار وارادة لان هذه الارادة ان تساوى نسبة الطرفين اليها فهى صالحة للتعلق
لكل واحد من الطرفين فالتعلق باحدهما دون الاخر ترجيح بلا مرجح بل ترجح وفعل بلا حكمة فح لا بد من مرجح لاحد التعلقين وهذا المرجح
اما موجب للتعلق فقد لزم الايجاب فى الفعل قبل اختيار الفعل واما غير موجب فمع هذا المرجح يبقى تساوى النسبة الارادة كما كان
فلم يبق المرجح مرجحا فاذن الحق ان التساوى نسبة الارادة الى الطرفين غير واجب بل ممتنع فان تعلقها ايجاب يجب من المرجح
اما نفس العلم بالمصلحة او لكونه نظاما اتم او غيرهما لكن اذا تعلق ارادة البارى عز وجل لوجود ممكن فى وقت معين دون اخر لا بد
من استحالة وجوده فى غير ذلك الوقت واما بالنظر الى طبيعته عن الوجود فى غير ذلك الوقت والا لازم العجز عن هذا النحو لامتناع تعلق

ارادة

ارادته بهذا النحو كما قد علمت فاذن قد اتضح ان العالم مخلوق بالاختيار وواجب بالنظر الى الحكمة التى هى اعطاء الشئ حقه الذى
صلح له وبالنظر الى العلم المتعلق بالنظم الممكن الذى لا يمكن غيره هذا هو الحق ومن زعم خلاف ذلك فقد قال شططا قوله قلت الكلام
فى الاستناد آه هذا بحسب التحليل من النظر والا فالاحتياج ملزوم للاستناد ولذلك ان يقول العدم المستمر نظرا الى ذات الحادث
ضرورى آه وهذا لان وجوده فى غير زمان وجوده محال فالعدم المستمر الضرورى فلا احتياج فيه فتدبر قوله وعند الحكماء كون
الشئ غير مسبوق بالعدم بحسب نفس الامر آه قال فى الحاشية تسميته بالقدم الزمانى ونسبة الى الزمان بالنظر الى بعض الانواع
وبالنظر الى القديم مقارن للزمان وان كان بعضه خارجا انتهى اعلم ان المشهور ان هذا المعنى الدهرى عندهم واما القديم
الزمانى عندهم فما يكون وجوده مستوعبا للزمان سواء كان على وجه الانطباق كما قد قال المحشى من قبل وبهذا المعنى المذكور هناك
المحققين فلعله اراد من المحققين من الفلاسفة والامر فيه وان كان سهلا فان امر اصطلاحى ولا مشاحة فيه لكن لا يصح التقسيم
على هذا التفسير لان الفلاسفة كانوا يرون العالم طرا قديما بهذا النحو من القدم ولا يجوزون سبقة العدم على شئ من الموجودات
فى نفس الامر كما هو المشهور فالحادث الزمانى عندهم اخص من القديم بهذا التفسير نعم يصح للمتكلمين ان يفسروا القديم الزمانى
بهذا الوجه لان كل ما استوعب وجوده ازمنة غير متناهية فهو غير مسبوق بالعدم فى الواقع وما هو غير مسبوق بالعدم فى الواقع
فوجوده مستوعب وما يكون وجوده مسبوقا فى الواقع فهو غير مستوعب وجوده للزمان المتوهم الغير المتناهى لان الاعدام الزمانية
كلها اعدام واقعية ولا يبالون بوقوع التجدد والتعاقب فى الدهر الا ان المحشى جمع بين قول الفلاسفة فاخذ الزمان موجودا
واخذ الدهر والواقع على مذهبهم وبين قول المتكلمين فى سبقة العدم على الممكن فجعل العدم السابق عدما واقعيا دهريا واخذ القديم
والحادث الزمانيين بحيث يعم البرى عن الزمان ونسب ذلك الى الفلاسفة وكل ذلك اخذه من كلام صاحب الافق المبين
وسيجئ شرحه وينقده انشاء الله تعالى ولما انجر الكلام الى القديم الدهرى فحرى بنا ان نلحق بهذا رسالة مشتملة على تنقيد لكلام الفلاسفة
فى الدهر فنقول قال الشيخ فى الشفاء واما الامور التى لا تقدم فيها ولا تأخر بوجه فانها ليست فى زمان وان كانت مع الزمان كالعالم
فانه مع الخردلة وليس فى الخردلة وان كان شئ من جهة ماله تقدم وتاخر مثلا من جهة ما هو متحرك وله جهة اخرى لا تقبل التقدم والتاخر
مثلا من جهة ما هو ذات وجوهر فهو من جهة ما لا تقبل التقدم والتاخر ليس فى زمان وهو من الجهة الاخرى فى زمان والشئ
الموجود مع الزمان وليس فى الزمان فوجوده مع استمرار الزمان كله هو الدهر وكل استمرار وجود واحد فهو فى الدهر واعنى
بالاستمرار وجوده كما هو مع كل وقت بعد وقت على الاتصال وكان الدهر قياس ثبات الى غير ثبات ونسبة هذه المعية الى الدهر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)